بلاغة التوسع في صياغة الأسماء في التعبير النبوي
الجمع والتصغير نموذجا

د. أمير رفيق عولا المصيفي

جامعة سوران– أربيل– كوردستان العراق

الملخص:

إنَّ العربَ قد جرت مفرداتِ لغتِها على وفقِ أقيسةٍ وأوزانٍ صرفية، باتباعِ منهجٍ دقيقٍ، حفَظَ للغةِ مفرداتِها، وساهمت على تكثيرِ الألفاظ بواسطةِ تلك الأنظمةِ اللغويةِ التي جعلتْ من العربيةِ أن تكونَ أغنى اللغاتِ في عدد المفردات، وأوسَعَها في اشتقاقِ الألفاظِ بعضِها عن بعض، حتى عُدَّت من اللغاتِ الاشتقاقيةِ الكبيرةِ بلا منازعٍ.

ولكنَّ أيةَ لغةٍ إنسانيةٍ –بما أنَّها أداءُ متكلِّميها اليومي– لا يمكن أن تُخضع للقواعد المستنبطة لحفظ مفرداتها خضوعاً كلياً، إذ لا بدّ من الخروج عن تلك القواعد ومخالفة أقيستها أحياناً، وهذا ما أطلق عليه اللغويّون أوصافاً، منها: الشذوذُ والندورةُ والخروجُ....، ولكنَّنا نرى أنّه يجبُ التحفظُمن إطلاقِ تلك الأوصافِ إذا جرتْ على ألسنةِ الفصحاءِ، كالنبيِّ –صلى الله عليه وسلم– الذي هو من أفصحِ العربِ، ويمكن أن تُعدَّ تلك المخالفاتُ توسعاتٍ صرفيةٍ وتسهيلاتٍ في القواعدِ المتبعةِ والأقيسةِ المستنبطةِ أصلاً على وفقِ مبدأ (الاطراد اللغوي)، فخروجُ الفصيحِ لا يعدُّ شذوذا البتةَ، لأنه أدرى باللغةِ وقواعدِها وخفايا أقيستِها، بل هو تَصرُّفٌ بالقواعد وخضوعِها لأنظمةٍ جديدةٍ، يعدُّ من (الجواز

اللغوي)، ذلك المصطلحُ الذي يكثُر ورودُه في استنباطاتِ العلماءِ في معالجاتِهم لقضايا لغويةٍ.

وإنَّ هذا البحث محاولة منَّا لبيانِ بعضِ مخالفاتٍ صرفيةٍ في الكلامِ النبويِّ للأصولِ والأقيسةِ المتَّبعة في بناء الألفاظِ في اللغةِ العربيةِ، لِنَعدَّها من التوسعاتِ النبويةِ للأصولِ الصرفية في اللغة العربيةِ، وتوجيهها توجيهاً ينسجم مع الكلام النبويِ وفصاحتهِ الشريفة، وهو استعمال جديد مُتبّع على مبدأ كثرةِ الاستعمالِ، لتوفير معان وفيرة بألفاظ قليلة، لِمَا يمتلكه النبي –صلى الله عليه وسلم– من البلاغة العالية في الأداء والتعبير، وفقه اللغة النبوية الذي يأتي على نمط عال في الفصاحة والبلاغة.

الكلمات المفتاحية: البلاغة، التوسع، التعبير النبوي، الجمع، التصغير

Summary

The Arabs had been his language vocabulary according to size, meter and rhyme, by following carful approach; protect language and vocabulary, contributed the multiplications of words by those linguistic systems that made Arabic language to be the richest language in vocabulary and richest in pediment of words, until it listed from those languages that had richest pediment undisputed.

But any human language- because it is performance daily use- it cannot be subjected to the rules for keeping totally their vocabularies, it must be departing from those rules and sometimes converting sizes, this is called by linguists and they described: anomaly, unordinary and derailment…., but we shouldn't describe them if some eloquent do, as prophet (PBUH) which he is one of the eloquent Arabs, those illogical could listed as a morphological expansion, facilities in the rules, and those inventor sizes according to

principle (linguistic expulsion), exiting eloquent it is not anomaly at all, because he knows better than anyone about language and rules, but it is playing with rules and submission by new system, it's listed as permissible linguistic, that phrasal which is scientists always talked about it in processors linguistic issues.

I tray by this research to show morphological expansion on prophet's speech to keep on assets and scales, by counted prophet's expansion for morphological assets in Arabic language as he was most eloquent tongue, and guide it that would accordance with prophet's speech and his honorable eloquence, and counted as a new use of language.

Key words: Rhetoric, Expansion, prophetic expression, combination, miniaturization

المقدمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد: فإنَّ العربَ قد جرت مفرداتِ لغتِها على وفقِ أقيسةٍ وأوزانٍ صرفية، باتباعِ منهجٍ دقيقٍ، حفَظَ للغةِ مفرداتِها، وساهمت على تكثيرِ الألفاظ بواسطةِ تلك الأنظمةِ اللغويةِ التي جعلتْ من العربيةِ أن تكونَ أغنى اللغاتِ في عدد المفردات، وأوسَعَها في اشتقاقِ الألفاظِ بعضِها عن بعض، حتى عُدَّت من اللغاتِ الاشتقاقيةِ الكبيرةِ بلا منازعٍ.

ولكنَّ أيةَ لغةٍ إنسانيةٍ –بما أنَّها أداءُ متكلِّميها اليومي– لا يمكن أن تُخضع للقواعد المستنبطة لحفظ مفرداتها خضوعاً كلياً، إذ لا بدّ من الخروج عن تلك القواعد ومخالفة أقيستها أحياناً، وهذا ما أطلق عليه اللغويّونأوصافاً، منها: الشذوذُ والندورةُ والخروجُ....، ولكنَّنا نرى أنّه

يجبُ التحفظُمن إطلاقِ تلك الأوصافِ إذا جرتْ على ألسنةِ الفصحاءِ، كالنبيِّ –صلى الله عليه وسلم– الذي هو من أفصحِ العربِ، ويمكن أن تُعدَّ تلك المخالفاتُ توسعاتٍ صرفيةٍ وتسهيلاتٍ في القواعدِ المتبعةِ والأقيسةِ المستنبطةِ أصلاً على وفقِ مبدأ (الاطراد اللغوي)، فخروجُ الفصيحِ لا يعدُّ شذوذا البتةَ، لأنه أدرى باللغةِ وقواعدِها وخفايا أقيستِها، بل هو تَصرُّفٌ بالقواعد وخضوعِها لأنظمةٍ جديدةٍ، يعدُّ من (الجواز اللغوي)، ذلك المصطلحُ الذي يكثُر ورودُه في استنباطاتِ العلماءِ في معالجاتِهم لقضايا لغويةٍ.

وجدير بالذكر أنَّنا قد لاحظنا أنَّ هذا الجواز اللغوي في التعبير النبوي لم يأت لمجرد التنقل من صيغة قياسية إلى صيغة أخرى، بل إنَّ اللجوء إليه يكون من أجل التوسع في دلالة الأقوال النبوية، وإرادة معانٍ أخرى تنسجم مع سياق الحديث والموقف الذي قيل فيه، بحيث يمكن ملاحظة أكثر من دلالة على صعيد نص الحديث تأخذ من اللفظة المعدولة عن القياس، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أنَّ أغلب ألفاظ الأحاديث التي قيل فيها أنَّها جاءت على غير القياس قد وجّهت توجيهات قياسية بسبب التنوع في دلالة اللفظ، لوجود أكثر من حقل دلالي له، إذ عدَّ بعض شراح الحديث اللفظ مصاغا على غير القياس، لأنهم وجَّهوه على ضوء حقل دلالي يحمل على مجيء اللفظ على هذا النحو، فإذا وجِّه بحسبب حقل دلالي آخر له تكون ضياغة اللفظ على القياس، فالتنوع الدلالي لجذور الألفاظ يساهم مساهمة بارزة في توجيه الحديث، واستشفاف معانٍ عامة منه بسبب ذلكمالتنوع، وهذا ماركّزنا عليه من خلال مسيرتنا في هذا البحث.

لذلك يمكننا القول: إنَّ هذا البحث محاولة منَّا لبيانِ بعضِ مخالفاتٍ صرفيةٍ في الكلامِ النبويِّ للأصولِ والأقيسةِ المتَّبعة في بناء الألفاظِ في اللغةِ العربيةِ، لِنَعدَّها من التوسعاتِ

النبويةِ للأصولِ الصرفية في اللغة العربيةِ، ولاسيما أنها صدرتمن أفصحِ متكلميها- صلى الله عليه وسلم-، وتوجيهها توجيهاً ينسجم مع الكلام النبويِ وفصاحتهِ الشريفة، ونعدَّها استعمالاً جديداً مُتبّعاً على مبدأ كثرةِ الاستعمالِ، وتوفير معان وفيرة بألفاظ قليلة، لِمَا يمتلكه النبي –صلى الله عليه وسلم- من البلاغة العالية في الأداء والتعبير، وفقه اللغة النبوية الذي يأتي على نمط عال في الفصاحة والبلاغة، وقد عالجنا هنا نماذج من باب الجمع والتصغير، ونترك الباب مفتوحا ليشمل جميع الأسماء.فوزّعنا ما لدينا تحتَ العنواناتِ التاليةِ:

أولاً/ باب الجمع:

1- أجَادِب جمع: جَدْب:

ورد في قول النبي -صلى الله عليه وسلم-: ((**مَثَلُ مَا بَعَثَنِي اللَّهُ بِهِ مِنَ الهُدَى والعِلْمِ، كَمَثَلِ الغَيْثِ الكَثِيرِ أَصَابَ أَرْضًا، فَكَانَ مِنْهَا نَقِيَّةٌ، قَبِلَتِ المَاءَ، فَأَنْبَتَتِ الكَلأَ والعُشْبَ الكَثِيرَ، وكَانَتْ مِنْهَا أَجَادِبُ، أَمْسَكَتِ المَاءَ، فَنَفَعَ اللَّهُ بِهَا النَّاسَ، فَشَرِبُوا وسَقَوْا وزَرَعُوا، وأَصَابَتْ مِنْهَا طَائِفَةً أُخْرَى، إِنَّمَا هِيَ قِيعَانٌ لاَ تُمْسِكُ مَاءً ولاَ تُنْبِتُ كَلأً، فَذَلِكَ مَثَلُ مَنْ فَقُهَ فِي دِينِ اللَّهِ، ونَفَعَهُ مَا بَعَثَنِي اللَّهُ بِهِ فَعَلِمَ وعَلَّمَ، ومَثَلُ مَنْ لَمْ يَرْفَعْ بِذَلِكَ رَأْسًا، ولَمْ يَقْبَلْ هُدَى اللَّهِ الَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ**))[1].

فقد شبَّه النبي – صلى الله عليه وسلم- العالم الذي فقُه في دينه ونفع الناس بالأرض التي: ((كَانَتْ فِيهَا أَجَادِب أمْسَكَت الْمَاء))، و(الأجادب) هي: "صِلاَب الأَرْضِ الَّتِي تُمْسِك الْمَاءَ فَلا تَشْرَبُه سَرِيعًا. وقِيلَ هِيَ الأَرْضُ الَّتِي لا نبَات بِهَا، مأخُوذٌ مِنَ الجَدْب، وهُوَ القحْط، كَأَنَّهُ جَمْعُ أَجْدُب، وأجْدُب، جَمْع جَدْب، مثْل كَلْب وأكْلُب وأكالِب"[2]. وقال

القاضي عياض اليحصبي (ت544هـ) في قياس اللفظة: " قَوْله:((وَمِنْهَا أجادب أَمْسَكت المَاء))، كَذَا رويناهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ بدال مُهْملَة بِغَيْر خلاف، أَي أَرض جدبة، غير خصبة، قَالُوا: هُوَ جمع (جَدْب) على غير قِيَاس، وَكَانَ الْقيَاسُ لَو كَانَ جمع (أجْدَب)، لكِنهمْ قد قَالُوا:(محَاسِن) جمع (حُسْن)، وَكَانَ قِيَاسه أَن يكون جمع (مَحْسن)، وَكَذَلِكَ (مَشابه) جمع (شِبْه)، وقِيَاسه (مَشْبَه)"[3].

وعند النحاة أنَّ (فَعْل) لا يجمع على (أفَاعِل) قياساً، بل جمعه القياسي هو (أفْعُل)[4]، لأنه ثلاثي البنية، وعزا ذلك ابن يعيش (ت643هـ) إلى خفة المفرد وقلة حروفه، إذ قال "فإن قيل: ولِمَ اختصّ (أفْعُلُ) بـ(فَعْلٍ) ساكنَ العين مفتوحَ الفاء؟ قيل: لخفّته وكثرةِ استعماله؛ اختاروا له أخفَّ اللفظَيْن وأقلَّهما حروفًا؛ لأنّ بنية الجمع على حسب واحده، فإذا كان الواحد خفيفًا قليلَ الحروف، قلّت حروفُ جمعه وحركاتُه اللاحقةُ لتكسيره، وإذا ثقُل الواحد، وكثُرت حروفه، كثُر ما يلحق جمعَه."[5]، أما(أفَاعِل) فهو جمع لـ(أفْعَل)، كما نُقل عن الأصمعي (ت217هـ): "وما كان من باب (أفْعَل) اسماً فجمعه على (أفَاعِل)، نحو:(أفْكَل وأفَاكِل)[6]، و(الأكْبَر والأكَابِر)، وكذلك كلُّ ما سميت به رجلاً، تقول: (أحْمَد وأحَامِد، وأسْلَم وأسَالِم)"[7]، وجاء جمعه على (أفاعِل)؛ لأنّه بالحرفِ الزائدِ لحق بِـ(جَعْفَر)فأصبح رباعياً فَجُمع جمعَه، وهو اسمٌ مثله[8]، كما قال سيبويه (ت180هـ): "فالهمزة تلحق أولاً فيكون الحرف على (أفْعَل)، ويكون للاسم والصفة. فالاسم نحو: أفْكَلٍ، وأيْدَعٍ، وأجْدَلٍ. والصفة نحو: أبْيَض، وأسْوَد، وأحْمَر"[9].

ويشبه عندنا أن يكون النبيَّ –صلى الله عليه وسلم– في استعماله لهذا الجمع ببلاغته العالية في الأداء قد أراد جمع الجمع؛ لأنَّ (أجْدُب) جمع القلة من(جَدْب)، فجمع

من جمعه جمعاً آخر، فصار (أجَادِب)، لتكثير الاسم، ثمَّ تكثير نفع العلماء الفقهاء في الدين الذين انتفعوا بالنبي –صلى الله عليه وسلم– وتمسكوا ونفعوا بما أخذوه منه كالأرض الذي يمسك الماء، وينتفع منه الناس والدواب؛ لأنَّ جمع القلة إذا جمع جمعا آخر بصياغة أخرى يفيد التكثير، وهذا ما صرح به ابن جني بقوله في معنيي التكسير في (أكْلُب وأكالِب): "ذلك أن معنى أكلب أنها دون العشرة ومعنى أكالب أنها للكثرة التي أول رتبتها فوق العشرة، فهذان معنيان –كما تراهما– اثنان، فلم ينكر اجتماع لفظيهما، لاختلاف معنييهما"[(10)]، ويؤيد قولنا ما ذكره ابن الأثير: "كَأَنَّهُ جَمْعُ أَجْدُب، وأجْدُب، جَمْع جَدْب، مثْل كَلْب وأكْلُب وأكالِب"[(11)].

وهذا توسع صرفي وتصرف دقيق في استعمال المفردات والأخذ بناصيتها لتوظّف أبلغ توظيف في التعبير عن المعاني الدقيقة، إذ جعل النبي –صلى الله عليه وسلم– الكلمة على صورةالجمع القياسي، ثمَّ يجعل من هذا الجمع جمعا قياسيا آخر، ليُتصَّور أنَّ الجمع الأخير جمع للكلمة الأولى المفردة، ليس من أوزانها القياسية، وهذا الذي جعل شراح الحديث يصرّحون بأنه جاء خلافاً للقياس، مقلدين النحاة في عدم قياسية هذا الجمع.

ولكن لكثرة الاستعمال دور في الأخذ بهذا النوع من الجمع، وإن خالف القياس الصرفي، إذ وردت ألفاظ كثيرة جدا في استعمالات البلغاء جُمِع فيها (فَعْل) على (أفَاعِل)، وإن كانت من مفرد صحيح العين والفاء؛ لأنَّهنسب إلى الفراء قياس ذلك الجمع في اسم ثلاثي صحيح العين مهموز الفاء، مثل (ألْف وآلاف)، أو معتل الفاء بالواو مثل (وهْم وأوهام)[(12)]. وهذا ما أدى بمجمع اللغة العربية في القاهرة إلى أن يصدر قراراً بعدم شذوذية هذا الجمع، وجواز القياس عليه، لكثرة دورانه على لسان الفصحاء، وورود أكثر بكثير من

جموع المفرد القياسية (أَفْعُل، أوفِعال، أو فُعول)في كتب الأمهات المعتمدة كلسان العرب والقاموس المحيط[13].

2– (مَحاسِن) و(مَساوي)، و(مَكَارِه): جموعاًلـ(حُسْن) و(سُوء) و(كُرْه) الثلاثية:

وذلك في قوله – صلى الله عليه وسلم- ((**اذْكُرُوا مَحَاسِنَ مَوْتَاكُمْ وكُفُّوا عَنْ مَسَاوِيهِمْ**))[14]، إذ إنَّ (مَحَاسِنَ) جَمْعُ (حُسْنٍ) عَلَى غَيْرِ الْقِيَاسِ و(مَوْتَى) جَمْعُ مَيِّتٍ قياساً، و(مَسَاوِيهِمْ) جَمْعُ (سُوءٍ) عَلَى غَيْرِ الْقِيَاسِ أيضا[15]، لأنَّ جمع (حُسن) هو حِسان، وجمع (سُوء) هو أسواء[16]، والأمر في (اذكروا) للندب، (وكفوا) بضم الكاف أمر للوجوب بمعنى: امتنعوا، أي: لا تذكروهم إلا بخير[17]. وقد جعل رضي الدين الاسترآباذي (ت676هـ) مثل هذا الجمع من الشواذ، فقال: " و(أمكُن وأزمُن) في جمع (مكان وزمان) شاذان.... وكذا (مَحاسِن ومَشابِه) جمع (حُسن وشِبْه)"[18]. وقد ذكر سيبويه أنَّ مثل هذا الجمع ليس له مفرد من لفظه فقال: "النسبة إلى مَحَاسِن: مَحَاسِنِي؛ لأنه لا واحد له، فصار بمنزلة نفر"[19]. وعند الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ) أنَّ (المِحاسن) جمع(المِحْسَن)، وهو الموضِع الحَسَن في البَدَن[20]. وكذلك قيل:إنَّ (مساوئ) هو جمع (مَسْوَء) بفتح الميم والواو[21].

ويمكن أن يحمل (المحاسن) و(المساوىء) في هذا الحديث على أنهما جمعان لـ(المِحْسن)، و(المِسْوَء) كمافي تأويل الخليل بن أحمد الفراهيدي، إذ قالالطيبي (743هـ) في توجيه (المساوىء): "و(مساوئ).... جمع (مَسْوء) كمحاسن جمع (مَحْسَن)، وهو إما مصدر ميمي نعت به ثمَّ جمع، أو اسم مكان يعني: الأمر الذي فيه السوء، فأطلق على المنعوت به

مجازًا"[22]، ويكون تقدير (المحاسن): موضع الحُسن في البدن، فأطلق على المنعوت الذي يشمله الوصف على العموم مجازاً أيضاً.

ومن ذلك أيضا قول النبي –صلى الله عليه وسلم– ((**حُفَّتِ الْجَنَّةُ بِالْمَكَارِهِ، وحُفَّتِ النَّارُ بِالشَّهَوَاتِ**))[23]، فإنَّ قوله: "(بالمكاره) جمع (كُرْه) وهو المشقة والشدة على غير قياس"[24]، وهو جمع (مَكْرَه) قياساً، وهذا ما وجهه أبو السعدات ابن الأثير الجزري (ت606هـ)، إذ قال: إنه: "جَمْعُ مَكْرَه، وهُوَ مَا يكرَهُه الْإِنْسَانُ ويَشُقُّ عَلَيْهِ"[25]، ويمكن توجيهه على أنه اسم للمكان الذي يصيب المؤمنون فيه الكره والمشقة وهو الدنيا، أو الأمر الذي فيه الكره بأنواعها وأشكالها، لذلك قابله النبي –صلى الله عليه وسلم–، بقوله ((**وَحُفَّتِ النَّارُ بِالشَّهَوَاتِ**))، فهي من المقابلات الجميلة التي تعطي الكلام بداعة وجمالية، كما هو مقرر في علم البلاغة تحت عنوان (المقابلة)، مع إفضاء العمومية في دلالة المفردات المتقابلة بين تركيبي الحديث، أي: (الجنة بالمكاره) مقابلاً لـ(النار بالشهوات)، مع اتحاد فعل (حفت) فيهما، لإفادة معنى وافر بليغ بهذه الكلمات الوجيزة، فهو كما قال عنه ابن الملقن (ت804هـ): "من جوامع الكلم وبديع البلاغة في ذم الشهوات والنهي عنها والحض على طاعة الله وإن كرهتها النفوس وشق عليها؛ لأنه إذا لم يكن يوم القيامة غير الجنة والنار، ولم يكن بد من المصير إلى إحداهما فوجب على المؤمنين السعي فيما يدخل الجنة ويبعد من النار وإن شق ذلك عليهم؛ لأن الصبر على النار أشق، فخرج هذا الخطاب منه بلفظ الخبر، وهو من باب النهي والأمر."[26]، ومن التضاد الجميل والمتناسق في هذا الحديث ورود كلمة (المكاره) مع كلمة (الجنة) التي وصفها الله بأوصاف جميلة حسنة شهية تطير القلوب لها، وتشتهي النفوس الوصول إليها، وتشتاق الأبدان أن ترتاح فيها، وورود كلمة

(الشهوات) مع كلمة (النار) التي وصفها الله بأوصاف تنفر النفوس منها، وتأبى الأبدان رؤيتها. وبهذا التضاد قد حفّز النبي –صلى الله عليه وسلم– الناس على التجنب عن شهوات الدنيا للحصول على شهوات الجنة، وتحمل مكاره الدنيا لتفادي عذاب النار ومكارهها، لأنَّ النار قد "حفَّت وأُدير حولها الطيباتُ وما تشتهيه الأنفس، والجنة على عكس هذا، فمَن فعل ما اشتهته نفسه فقد سلك طريق النار، ومَن منع نفسه عمَّا تشتهيه فقد سلك طريق الجنة"[27].

وقد يقيَّد لفظ (المكاره) داخل التركيب بقيود تجعل منه مفيدا معنى خاصا من عموم معنى (الكره)، كما في قول النبي –صلى الله عليه وسلم–: ((**ألا أُخْبِرُكُمْ بما يَمْحُو الله بِهِ الخَطايَا ويرفَعُ بِهِ الدرجاتِ؟ إسباغُ الوُضُوءِ على المَكَارِهِ، وكَثْرَةُ الخُطَا إلى المَساجِدِ، وانتِظارُ الصلاةِ بعدَ الصَّلاةِ، فَذلِكُمُ الرِّباطُ، فذلِكُمُ الرِّباطُ، فَذلِكُمُ الرِّباطُ**))[28].

فإنَّ قوله: (إسباغُ الوُضُوءِ على المَكَارِهِ) يؤول بالبرد الشديد لورود اللفظ في سياق تركيب إسباغ الوضوء وتراكيب أخرى تخص الصلاة، ويراد بقوله: "(إسباغ الوضوء على المكاره): إيصال الماء إلى مواضعِ الفَرْض من غير أن ينقصَ منها شيئًا عند شِدَّة البرد"[29]، للمشقة الَّتِي يراها والعلل التي يَتَأَذَّى مَعَهَا بِمَسّ الماء.

فبهذافإنَّ العدول إلى مثل هذا الجمع هو لغرض توظيف الكلمة في إعطاء معانٍ أكثر مما يفيدها مفردها القياسي، إذ إنَّ باللجوء إلى هذا الجمع حُصل على معاني الذاتية والمكانية والمصدرية ليعمّ الوصف على المنعوت، وهذا من البلاغة العالية في الأداء وفقه اللغة النبوية في التعبير.

ولا شك أنَّ هذه التأويلات وإن لم تكن موجودةمن قبل فإننا قد لاحظنا في الكلام النبوي مفردات عديدة ثلاثية البنية جُمعت على (مَفاعل)، التي هي قياسلجمع (مَفعَل)، ممَّا يمكن أن يعدَّ اتساعاً في قياسية هذا الجمع ليشمل مفردات ثلاثية أيضاً، لكثرة دوران هذا الجمع في كلام الفصحاء، وهذا أولى من حملها على الشذوذ والخروج عن القياس، ولو عزوناها إلى السماع أيضاً أولى من حملها على الخروج.

3- (الكَمْأَة) اسم للجنس واحده: (الكَمْأ):

وذلك في قول النبي -صلى الله عليه وسلم-: ((**الكَمْأَةُ مِنَ المَنِّ، ومَاؤُهَا شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ**))[30]، والكمأة شئ ينبت من غير تكلف ببذر ولا سقي مثل المن الذي هو الطَّل الذي يسقط على الشجر فيجمع ويؤكل حلواً، فالجمع بينهما في الحديث وجود كل منهما عفواً بغير علاج، لذلك ماؤها دواء لوجعها وضعفها، وإنما اختصت الكمأة بهذه الفضيلة؛ لأنها من الحلال المحض الذي ليس في اكتسابه شبهة[31]. قال العيني (ت855هـ): في قياس (الكمأة): "إن (الكَمْأَة) جمع واحدها (كَمْأ) على غير قياس، وهو من النوادر"[32]، وهو من أسماء الجنس الذي يفرق بينه وبين واحده بالتاء، كـ(تَمْر)للجنس، و(تَمْرة)للواحد، ووجه الندورة في (الكَمأ) هو مجيئه على العكس من هذا القياس الجمعي، فـ(كَمْأة) للجنس، و(كَمْأ)للواحد، ومثلها (جَبْأة، وجَبْأ)، وهذا قليل[33]، وبعضهم يقول:(كَمْأة) للمفرد، وللجنس (كَمْأ) على القياس[34]، وهذا بعيد ليؤوّل به الحديث؛ لأنَّ النبي- صلى الله عليه وسلم- أراد بيان فضل جنس (الكَمْأة)، وليس كمأة واحدة.

ويمكن تأويل اللفظة على نحو يمكن الموافقة بين إفادتها الجنسية وتحديد نوع خاص من الكمأة، وليست جنس الكمأ على العموم، إذ إنَّ (أل) الداخلة على (الكَمْاة) هي

التي تفيد الجنس وليست للتعريف، فحصلت الكلمة على الجنسية بوساطتها، والتاء الموجودة فيها تُحدِّدُ من هذه العمومية الجنسية وتقللها كي لا يشمل جنس الكمأ كله، بل ليقتصر على الكمأة التي تنبت من الأرض من غير تكلف، بعيدا عن يد الإنسان، وقصر الشفاء عليه، لأنه لا يخفى أنَّ هناك كمأ في هذا العصر يزرع مثل بقية الزراعات الأخرى، فالنبي صلى الله عليه وسلم ببلاغته قد أفاد هذه المعلومة لتشمل جميع العصور، وهو لا ينطق عن الهوى –صلاة الله وسلامه عليه–.

ومع هذا التوجيه يمكننا القول: إنَّه يجوز تعكيس صياغة مثل هذا الجمع بينه وبين مفرده، فيجعل الاسم المنتهي بالتاء للجنس، وغير المنتهي بها للمفرد، ولاسيما أنَّه ورد في قول أفصح الفصحاء، وإن كان العكس هو الغالب في هذه الصياغة، ولكن ورودها على هذا النحو أمر جائز أيضاً، فهناك توسع في التبادل بين الصياغتين، نعني: صياغة المفرد والجنس بالتاء وعدمها.

4– (مَذاكير): جمع(ذَكَر):

وذلك في أمْرِ عليٍّ عماراً –رضي الله عنهما– أَنْ يَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ، عَنِالْمَذْيِ، فَقَالَ: ((**يَغْسِلُ مذاكيره ويتوضأ**))[35]. فـ(المذاكير) في قوله: ((يغسل مذاكيره)) "هِيَ جَمْعُ الذَّكَرِ عَلَى غَيْرِ قياسٍ"[36]، وقد ذكر لها السندي (ت1138هـ) توجيهين آخرين أيضاً، فقال: "هُوَ جَمْعُ ذَكَرٍ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، وقِيلَ: جَمْعٌ لا واحِدَ لَهُ، وقِيلَ واحِدُهُ: مِذْكَارٌ، وإِنَّمَا جمع مَعَ أَنه فِي الْجَسَدوَاحِد بِالنّظرِ إِلَى مَا يَتَّصِلُ بِهِ، وأَطْلَقَ عَلَى الْكُلِّ اسْمَهُ، فَكَأَنَّهُ جَعَلَ كُلَّ جُزْءٍ مِنَ الْمَجْمُوعِ كَالذَّكَرِ فِي حكم الْغسْل"[37]. والقول بأنه ليس له مفرد هو قول الأصمعيّ (ت217هـ) رحمه الله، كما نقل عنه ابن دريد (ت321هـ)،

إذ قال: "لا أعرِف للمذاكير واحداً"[38]، وذكر أبوسعيد السيرافي (ت368هـ): أنَّ مفرده غير مستعمل، ويقدَّر بـ(مذكار) و(مِذكير)، فقال: "قالوا في جمع (ذَكَر):(مَذاكيرُ)، على تقدير أنَّ الواحد (مِذْكار) أو (مِذْكير)، وإن لم يستعمِلوه"[39]، فإنَّ(مذكار) أو (مذكير) مفردان غير مستعملين لهذا الجمع، إذ إنَّ القياس في اللغة أن يجمع (مِفْعَالٌ)و(مِفْعيلٌ) علَى: (مَفَاعيلَ): نحو: مِهْذَارٍ ومَهَاذير، ومِحْضيرٍ ومَحَاضيرُ[40]. وعند ابن دريد (ت341هـ): (الذَّكَر) يجمع على (الذِّكارة والذُّكورة)، أما (المذاكير) فلا تكاد العرب تتكلَّم بها[41]، وهذا الذي قاله مردود عليه بورده في قول أفصح العرب –صلى الله عليه وسلم– قاطبة.

فإنَّ هناك جموعا غير قياسية لمفردات اشتهرت لكثرة السماع فيها، فاستغنوا بها عن الجمع القياسي، فأصبح مهملا لعدم استعماله، فالأمر منوط بالاستعمال، وهذا ما أكد عليه حذَّاق اللغة[42].

وبخصوص علة جواز أن يجمع (الذكر)، وليس للإنسان إلا ذكر واحد قال السيوطي (ت911هـ) نقلا عن ابن السكيت (ت244هـ): أنَّه "جمع باعتبار الذَّكَر والأنثيين"[43].

وفي هذا الاستعمال النبويّنوعان من التوسع، توسُّع صرفي بجعل (مذاكير) جمعاً لـ(الذكر)، وإهمال الجمع القياسيله، وكثر استعمال هذا الجمع حتى أصبح هو المشهور في كلام العرب استنادا على هذا الشاهد الحديثي، وتوسُّع دلالالي بجعله أن يقسَّم إلى أجزاء ويطلق عليه اسم الذكر إيجازا في التعبير، وهذا من البلاغة العالية.

ثانياً: باب التصغير:

1- (رُوَيْجِل): تصغير (رجل):

في قول النبي-صلى الله عليه وسلم- للرَّجُل الذي قال: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَقْرِئْنِي سُورَةً جَامِعَةً. فَأَقْرَأَهُ النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم-: ((**إِذَا زُلْزِلَتِ الأَرْضُ**))حَتَّى فَرَغَ مِنْهَا. فَقَالَ الرَّجُلُ والَّذِى بَعَثَكَ بِالْحَقِّ لاَ أَزِيدُ عَلَيْهَا أَبَدًا ثُمَّ أَدْبَرَ الرَّجُلُ، فَقَالَ النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم-: ((**أَفْلَحَ الرُّوَيْجِلُ**))[44]، مَرَّتَيْنِ.

قال العيني: "قوله:((أفلح الرُويجل)): (الرُويجل) تصغير (رجل) على غير قياس، كأنَّه تصغير راجل"[45]، والمقصود به: هذا الرجل الذي ذهب يمشي، فقوله: (أفلح الرويجل) أي: الذي ذهب يمشي أي (الماشي) الذي هو ضد الراكب، كقوله تعالى: ((فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالاً أَوْ رُكْبَاناً)) [البقرة:239]، فَ (رِجَالا) جمع (راجِل)، مثل: (صَاحب وصِحاب)، ومعناه: فإن لم يمكنكم أن تُصلُّوا قانتين موفين للصلاة حقها، فصلُّوا مشاة على أرجلكم، وركبانا على ظهور دوابكم[46]. فيكون التصغير عند ذلك على القياس[47].

وقد علَّل رضي الدين الاسترآباذي المسألة تعليلا دلالياً بتحليله المعجمي لكلمة (الرجل)، فقال: "فـ(رُويجِل) في الأصل تصغير راجل الذي جاء بمعناه رجل، فكأنه تصغير (رجل) بمعنى (راجل)، ثم استعمل في تصغير (رجل) مطلقا، راجلا كان أولا"[48]. وهذه العلاقة الدلالية موجودة بين اللفظين، لذلك جعل الخليل بن أحمد الفراهيدي (الرجل) اسم جمع لـ(الراجل)، إذ قال: "الرَّجلُ: جماعة الرَاجِل كالرَّكبِ الراكِبِ"[49]. وقد عزا سيبويه -عادته- هذه المخالفة عن القياس إلى السماع، وكثرة الاستعمال، إذ قال: "ومن العرب من يقول: صُغيِيرٌ وذُريهيمٌ، فلا يجيء بالتصغير على صغيرٍ ودرهمٍ، كما لم يجيء دوانيق على دانقٍ، فكأنَّهم حقروا درهماً وصغياراً، وليس يكون ذا في كلِّ شيء، إلاَّ أن تسمع منه

شيئاً، كما قالوا: رُويجلٌ فحقَّروا على راجلٍ، وإنّما يريدون الرَّجل"[50]، وقال في موضع آخر: "ومما يحقّر على غير بناء مكبَّره المستعمل في الكلام إنسانٌ، تقول: أُنيسيانٌ، وفي بنون: أُبينون، كأنهم حقَّروا إنسيانٌ، وكأنهم حقَّروا أفعل نحو أعمى، وفعلوا هذه الأشياء لكثرة استعمالهم إيَّاها في كلامهم، وهم مما يغيِّرون الأكثر في كلامهم عن نظائره، وكما يجيء جمع الشيء على غير بنائه المستعمل. ومثل ذلك ليلةٌ، تقول لُيَيْلِيةٌ، كما قالوا: ليالٍ، وقولهم في رجلٍ: رُويجلٌ؛ ونحو هذا"[51] وهذا الذي ذكره سيبويه في غاية الوجاهة؛ لأنَّ السماع هو أصل في بناء الأقيسة والقوانين اللغوية، ويعدُّ من أهم العوامل التي تساهم في توسعات صرفية ليصبح أصلاً يعتدُّ به، فلا داعي إذن من حمل ذلك على الشذوذ الخروج.

ويمكننا أنَّ نوفّق بين الحالتين في التعبير النبوي في الحديث السابق، نعني: أن يكون (الرويجل) فيه تصغيراً لـ (الرجل) و(الراجل) معاً، إذ يمكن تحميل اللفظة على تصغير (الراجل)؛ لأنَّ النبي –صلى الله عليه وسلم– قال فيه (أفلح الرويجل) عندما ذهب في مجلسه، وليس بحضوره، بدليل القرينة المقالية (ثمَّ أدبر الرجل) الموجودة في رواية الحديث، ولا شكَّ أنَّ الرجل قد مشى أمامهم على رجليه، ويبدو من التصغير أنه كان يمشي مشي المتردد بطيئاً، أو يقدّم رجلا ويؤخر أخرى بهجة وسرورا بهذه البشارة العظيمة التي تلقاها من النبي –صلى الله عليه وسلم– إذ حصل على قراءة سورة جامعة لا يزيد عليها، لذلك كان خفيف الوطأ وبطيء الخطا، فالتصغير انعكاس لنوع مشيته ومناسبٌ للموقف الذي فيه، فعبّر النبيُّ –صلى الله عليه وسلم– عن هذا الموقف وصوَّر المشهد تصويرا دقيقا بأسلوبه الراقي في الأداء وبلاغته العالية. مع تحميل الكلمة على تصغير (الرجل) لتعظيم النبي له وتحبيبه إليه، إذ كان صريحا في سؤاله وحصل على بشرى الفلاح بعمل بسيط إذا عمل به،

وتكراره لقوله –صلى الله عليه وسلم– (أفلح الرويجل) مرتين تأكيد على ذلك. فجمع – صلى الله عليه وسلم– بين المعنيين في عبارة واحدة وجيزة، ولا يمكن أن يأتي بمثل هذا التعبير إلا من أوتي قسطاً وافراً من البلاغة، وفقها لغوياً عظيماً في الأداء والتعبير.

2–(أغيلمة) تصغير: (غِلْمَة) جمع: (غلام):

كما في قَوْلِ النَّبِيِّ – صلى الله عليه وسلم–: ((**هَلاَكُ أُمَّتِي عَلَى يَدَيْ أُغَيْلِمَةٍ سُفَهَاءَ**))[52].

قال الخطابي: "هُوَ تَصْغِيرُ (الْغِلْمَةِ)، وَكَانَ الْقِيَاسُ (غُلَيْمَةً)، لَكِنَّهُمْ رَدُّوهُ إِلَى (أَفْعِلَةٍ)، فَقَالُوا: (أُغَيْلِمَةٌ) كَمَا قَالُوا: (أُصَيْبِيَةٌ) فِي تَصْغِيرِ (صِبْيَةٍ)"[53]. فهو إذن تَصْغِير (أَغْلِمة) جمع (غُلام)، على القياس المتروكِ، إِذْ لَم يرو فِي جمعه (أغْلِمَةٍ)، وإِنَّما قَالُوا:(غِلْمَة)، واستغنوا بها عن (أغْلِمَةٍ)، ومِثله: (أُصَيبْيَة) جمع (صِبْية)، ويُرِيد: بالأَغلمة الصّبيانُ؛ ولذَلِك صغَّرهم[54]. وهذا ما حدَّ له سيبويه إذ قال: "ومن ذلك قولهم في صبية: أصيبيةٌ، وفي غلمةٍ: أغيلمةٌ، كأنَّهم حقروا أغلمةً وأصبيةً، وذلك أنَّ أفعلة يجمع به فعالٌ وفعيلٌ، فلمَّا حقروه جاءوا به على بناء قد يكون لفعالٍ وفعيلٍ"[55]، وعند ابن الحاجب الكوردي (ت648هـ) أنَّ (الغِلمة) جمع الكثرة لذلك يردّ إلى جمع القلة (أغلمة)، ثمَّ يصغر مباشرة، إذ قال: "يردّ جمع الكثرة–لا اسم الجمع–إلى جمع قلّته فيصغّر، نحو: غليمة في (غلمان)، أو إلى واحده فيصغّر ثمّ يجمع جمع السّلامة، نحو: غليّمون"[56]، وقد ذكر الجوهري (ت393هـ) أنَّ "بعضهم يقول (غُلَيْمَة) على القياس"[57].

فوزن (فِعْلَة) من جموع القلة التي تصغر على لفظها، ولا يردُّمثل جمع الكثرة إلى مفرده ليصغَّر، ثم يُجمَع جَمعَ المذكَّرِ السالم، إن كان للعاقل، وجمع المؤنثِ السالم، إن كان لغير العاقل، مثل:شُعراءَ وكُتَّابٍ وعصافيرَ وكُتُبٍ، تَصغيرهُا: شُوَيْعرونَ وكُوَيْتبونَ وعُصَيْفيراتٌ وكُتيِّباتٌ، "إنما صغرت العرب الجمع القليل وردَّت الكثير إلى الواحد فصغرته ثم جمعته بالواو والنون والألف والتاء، لأن تصغير الجمع إنما هو تقليل للعدد، فاختاروا له الجمع الموضوع للقلة؛ لأن غيره من الجموع جعل للتكثير. فإذا صغروا فقد أرادوا تقليله، فلم يجمع بين التقليل بالتصغير والتكثير بلفظ الجمع الكثير، لأن ذلك يتناقض والواو والنون والألف والتاء أصله للقليل وذلك أنك تقول في التثنية: (مسلمان) والاثنان أقل الجمع والذي يلي الاثنين ثلاثة يقال فيهم: (مسلمون)، وقد وافق (مسلمون): (مسلمَين) بسلامة لفظ الواحد، فلما كان ثلاثة وأربعة، وما قرب من هذه الأعداد القليلة أقرب إلى الاثنين مما كثر وبعد عن الاثنين صار الواو والنون هو الأصل في الجمع القليل....."[58]، فإنَّ التاء والواو والنون استعملت لأدنى العدد؛ لأنه وافق المثنى في التركيب والصياغة، أما جمع الكثرة فإنه " لم يصغرعلى لفظه؛ لأن المقصود من تصغير الجمع تقليل العدد، فمعنى:(عندي غُلَيْمة)، أي عدد منهم قليل، وليس المقصود تقليل ذواتهم، فلم يجمعوا بين تقليل العدد بالتصغير وتكثيره بإبقاء لفظ جمع الكثرة لكونه تناقضاً"[59]، فإنَّ بناء مكبّر (أُغيلمة) القياسي وهو (أَغلمَة) الذي هو جمع لـ (غلام) متروك عند العرب، بل لجأت إلى بناء جمعي آخر مخالفاً للقياس، وهو (غِلْمَة)، ثمَّ أنها صغَّرت هذا الجمع على الأصل المتروك المهمل، وهذا أمر غريب في اللغة، إذ لم تراع الأصل في الجمع، وراعته في التصغير، ورجعت للكلمة استعمالها بعد أن كانت متروكة وغير مروية عند العرب، وفي هذا توسُّع صرفي كبير في إرجاع الحياة

للكلمة الميتة، وخضوعها لعمليات صرفية، ممَّا يدعم مبدأ سهولة الاستعمال اللغوي الذي فرض نفسه بقوة في العملية الكلامية، ويقوّي ذلك التعبير النبوي الفصيح.

ثمَّ إنهيمكننا أن نوجه التصغير بأنه تصغير لذوات هؤلاء الأغلمة وتقليل لشانهم، خلافا لما ذهب إليه رضي الدين الاسترآبادي عندما –قال كما نقلناه من نصه–: (المقصود من تصغير الجمع تقليل العدد وليس المقصود تقليل ذواتهم)، لأنَّه لا مانع من القول: إنَّ النبي –صلى الله عليه وسلم– أراد أن يوصف هؤلاء الغلمة بأنهم قليلوا الشأن، ليس لهم دور يذكر في المجتمع، سفهاء الأحلام، لايعرفون في الدين والدنيا شيئاً يذكر، مع هذا لضعف المسلمين وتفرّقهم، وانشغالهم بالدنيا وابتعادهم عن الدين، سلّطهم عليهم، وجعل زمام الدين والدنيا بأيديهم، ووصلهم إلى الهلاك، كما نرى اليوم ورأينا من قبل عبر التاريخ جماعات عديدة من هؤلاء، فالنبي –صلى الله عليه وسلم– باستعمال هذا التصغير دلالتين، تصغير العدد وتصغير الذات، وذلك ببلاغته وفصاحته.

3– أُضَيْبِع: تصغير ضَبْع:

كما في حديث قتادة – رضي الله عنه–: أنَّ النبيَّ– صلى الله عليه وسلم–: قَالَ:((**مَنْ قَتَلَ قَتِيلاً لَهُ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ فَلَهُ سَلَبُهُ**)). قَالَ فَقُمْتُ فَقُلْتُ مَنْ يَشْهَدُ لِي، ثُمَّ جَلَسْتُ ثُمَّ قَالَ مِثْلَ ذَلِكَ، فَقَالَ: فَقُمْتُ فَقُلْتُ: مَنْ يَشْهَدُ لِي، ثُمَّ جَلَسْتُ، ثُمَّ قَالَ ذَلِكَ الثَّالِثَةَ، فَقُمْتُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ –صلى الله عليه وسلم– ((**مَا لَكَ يَا أَبَا قَتَادَةَ**)). فَقَصَصْتُ عَلَيْهِ الْقِصَّةَ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: صَدَقَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، سَلَبُ ذَلِكَ الْقَتِيلِ عِنْدِى فَأَرْضِهِ مِنْ حَقِّهِ. وقَالَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ: لاَهَا اللَّهِ إِذًا، لاَ يَعْمِدُ إِلَى أَسَدٍ مِنْ أُسُدِ اللَّهِ يُقَاتِلُ عَنِ اللَّهِ وعَنْ رَسُولِهِ فَيُعْطِيكَسَلَبَهُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ –صلى الله عليه وسلم– ((**صَدَقَ فَأَعْطِهِ**

إِيَّاهُ)). فَأَعْطَانِي، قَالَ: فَبِعْتُ الدِّرْعَ فَابْتَعْتُ بِهِ مَخْرَفًا فِي بَنِي سَلِمَةَ، فَإِنَّهُ لأَوَّلُ مَالٍ تَأَثَّلْتُهُفِي الإِسْلاَمِ. وفِي حَدِيثِ اللَّيْثِ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: ((**كَلاَّ لاَ يُعْطِيهِ أُضَيْبِعَ مِنْ قُرَيْشٍ، وَيَدَعُ أَسَدًا مِنْ أُسُدِ اللَّهِ**))[60]. فإنَّ قوله: (أُضَيْبِع) -كما قال النووي (ت676هـ)-: "تَصْغِيرُ (ضَبْعٍ) عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، كَأَنَّهُ لَمَّا وصَفَ أبا قتادة بأنه أسد، صغَّر هَذَا بِالإِضَافَةِ إِلَيْهِ، وشَبَّهَهُ بِالضُّبَيْعِ لِضَعْفِ افْتِرَاسِهَا، ومَا تُوصَفُ بِهِ مِنَ الْعَجْزِ والْحُمْقِ"[61]، و(الضبع) هو ضرب من السباع[62]، تصغيره: (ضُبَيِّع)، لا (أُضَيْبِع). وتوجيهه على أنه نوع من السباع عند شراح الحديث هو أشبه بسياق الْكَلام ومناسب له، لقَوْله: ((وَتَدَع أسدا))، ومقابلة ضبع لَهُ، ويريد بذلك تصغيره تحقيره في القوة والافتراس والشجاعة قياسا بالأسد[63]، لأنه "لما أعظم أبا قتادة بأنه أسد صغر خصمه وشبهه بالضبع لضعف افتراسه وما يوصف به من العجز"[64] وعند ابن مالكالأندلسي (ت672هـ) أنَّ هذا التصغير جاء على القياس؛ لأنَّه "تصغير (أَضْبُع)، وهو القصير الضبع، أي: العضد، ويكنى به عن الضعف، وإذا قصدت المبالغة صُغِّر"[65]، والضبع هو: "العَضُدُ، والجمع أضباعٌ مثل فرخ وأفراخ. وضَبَعْتُ الرجلَ: مددتُ إليه ضَبْعي للضرب"[66]. وقد ذكر ابن مالك **أنَّ** "العضْدَ جمع أعضد: وهُوَ الْقصير الْعَضُد، أَو الدقيقه"[67]. وجاء توجيه الضبْعفي الحديث على هذا النحو بالقصير العضد، كناية عن الضعف، وتفسيره هذا أيضا وجه حسن؛ لأنَّ كلام النبي -صلى الله عليه وسلم- عن الأسد، ووصف قتادة -رضي الله عنه- به هو على المجاز، لبيان شجاعة هذا الصحابي الجليل، وكذلك الكلام على الضبع فهو وصف لضعف الصحابي الآخر الذي أخذ سلب قتيل قتادة، وللمفارقة بين الشخصين في الشجاعة والقوة والبسالة شبههما بالأسد والضبع، ولجأ النبي -صلى الله عليه وسلم- ببلاغته في الأداء وفصاحته إلى تصغير الضبع للمبالغة

في بيان ضعف الرجل مقابل قوة قتادة، فكنى به بضعيف العضد الذي هو منبع القوة عند الإنسان فناسب التصغير مغزى الكلام. فيمكن تحميل اللفظة في الحديث على التوجيهين السابقين، ويحصل على معنيين مختلفين منسجمين مع سياق الحديث ووصف الموقف بتعبير واحد، وذلك من التوسعات النبوية التي تُسهم في إغناء الكلام دلالة وتوجيهاً، ولا يقدم إلى إنشاء هذا النوع من التركيب إلا البلغاء والفصحاء.

نتائج البحث

1. أية لغة إنسانية لا يمكن أن تخضع للقواعد المستنبطة لحفظ مفرداتها خضوعا كلياً، إذ لا بدّ من الخروج من تلك القواعد ومخالفة أقيستها أحياناً، لأنها أداء متكلميها اليومي فهي أوسع من أن تخضع للقواعد.
2. يجب أن يتحفَّظ على إطلاق أوصاف كالشذوذ والندورة والخروج....، على ما خالف القياس الصرفي من الكلام النبوي –صلى الله عليه وسلم– الذي هو أفصح العرب، بل تعد تلك المخالفات توسعاتٍ صرفية وتسهيلات في القواعد المتبعة، والأقيسة المستنبطة أصلاً على وفق مبدأ (الاطراد اللغوي)، ويمكن أن يقابل ذلك المصطلح مصطلح (الجواز اللغوي)، الذي يكثر وردوه في استنباطات العلماء في معالجاتهم لقضايا لغوية.
3. إنَّ اللجوء إلى التوسع في استعمال الصيغ لم يأت لمجرد التنقل من صيغة قياسية إلى صيغة أخرى، بلفيه توسع في دلالة الأقوال النبوية أيضاً، ويستشف من هذا التعبير النبوي معانإضافية أخرى تنسجم مع سياق الحديث والموقف الذي قيل فيه، إذ يمكن ملاحظة أكثر من دلالة على في نص الحديث تأخذ من اللفظة المعدولة عن

القياس.

4. إنَّهناك ألفاظاًفي التعبير النبوي فُسِّرت على غير القياس ووجهت أيضاً بتوجيهات قياسية بسبب التنوع في دلالة اللفظ، والجذر اللغوي له، والحقول الدلالية التي ينتمي إليها اللفظ.

5. استعمل النبي-صلى الله عليه وسلم- (أفاعل) جمع لـ(فَعْل) توسعا، وهو جمع لـ(أفْعَل) قياساً، مثل: (أجادِب) جمعاً لـ(جَدْب). ووفي ذلك تصرف دقيق في استعمال المفردات والأخذ بناصيتها لتوظّيفها أبلغ توظيف في التعبير عن المعاني الدقيقة، وفي استعماله لهذا التعبير قد أراد جمع الجمع؛ لأنَّ (أجْدُب) جمع القلة من (جَدْب)، فجمع من جمعه جمعاً آخر، فصار (أجَادِب)، لتكثير الاسم، ثمَّ تكثير دلالة الوصف.

6. إن النبيَّ -صلى الله عليه وسلم- جمع (الحُسن) على (المحاسن) و(السوء) على (المساوئ)، والقياس في جمعهما هو: (حِسان) و(أسواء). كذا جمع (الكُره) على (المكارِه) وهو جمع (مَكْرَه) قياساً، فهناك مفردات عديدة ثلاثية البنية جُمعت على (مَفاعل)، والذي هو قياس لجمع (مَفعَل)، ممَّا يمكن أن يعدَّ اتساعاً في قياسية هذا الجمع ليشمل مفردات ثلاثية أيضاً، لكثرة دوران هذا الجمع في كلام الفصحاء، وهذا أولى من حملها على الشذوذ والخروج عن القياس، ولو عزوناها إلى السماع أيضاً أولى من حملها على الخروج، والعدول إلى مثل هذا هولتوظيف الكلمة لإعطاء معانٍ أكثر مما تفدمها مفردها القياسي، إذ يحصل بهعلى معاني الذاتية والمكانية والمصدرية ليعمّ الوصف على المنعوت، وهذا من البلاغة العالية في الأداء وفقه اللغة النبوية في التعبير.

7. جعل النبي (مذاكير) جمعاً لـ(الذكر)، وأهمل المفرد القياسي له وهو مِذكير أو مِذكار، وكثر استعمال هذا الجمع حتى أصبح هو المشهور في كلام العرب، وفي جمع الذكر وهو واحد توسُّع دلالالي بجعله أن يقسم إلى أجزاء ويطلق عليه اسم الذكر إيجازا في التعبير، وهذا من البلاغة العالية.

8. جعل (الكَمْأَة) اسماً للجنس واحده: (الكَمْأ)، على غير قياس، وهو من أسماء الجنس الذي يفرق بينه وبين واحده بالتاء، كـ(تَمْر) للجنس، و(تَمْرة) للواحد، وهو على العكس من هذا القياس الجمعي، فـ(كمأة) للجنس، و(كمأ) للواحد، ومثلها (جَبْأة، وجَبْأ)، فعكَّس التعبير النبوي صياغة هذا الجمع مع مفرده، فيجعل الاسم المنتهي بالتاء للجنس، وغير المنتهي بها للمفرد، وجاء استعماله هذا للموافقة بين إفادتها الجنسية وتحديد نوع خاص من الكمأة، وليست جنس الكمأ على العموم، لتحديد نوع خاص من الكمأة فيها شفاء العين.

9. قد لجأ النبي –صلى الله عليه وسلم– إلى استعمال: (رُوَيْجِل) تصغيراً: لـ(رجل): والقياس أنه تصغير (راجل)، ليكون (الرويجل) فيه تصغيراً لـ(الرجل) و(الراجل) معاً، إذ يمكن تحميل اللفظة على تصغير (الراجل)؛ لتستشف منه دلالة المشي البطيء، وتحميلها على تصغير (الرجل) تعظيما له وتحبيبا لحصوله على الفلاح.

10. استعمل النبي –صلى الله عليه وسلم– (أغيلمة) تصغيرا: لـ(غِلْمَة) جمع: (غلام)، والقياس أنه تصغير: (أغلمة)، ليجمع صلى الله عليه وسلم– بين دلالتين: تصغير العدد وتصغير الذات، واستعمل (أُضَيْبِع) تصغيرا: لـ(ضَبْع)، وقياسه أنه تصغير (أضبع) ليجمع بين دلالاتين أيضاً: قصير العضد، كناية عن الضعف، والسبع الضعيف مقابلاً للأسد.

الهـــوامش:

(1) صـــحيح البخـــاري، تحقيـــق: الـــدكتور: مصـــطفى ديـــب البغـــا، دار ابـــن كثـــير- اليمامـــة، وبـــيروت، (1407هـ/1987م). كتاب: الوحي، باب: فضل من علّم وعلم: 27/1، الرقم (79).

(2) جمال الدين ابن الأثير الجزري، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية- بيروت، (1399هـ/1979م): 242/1، 243، وينظر: ابن منظور، لسان العرب، دار صادر- بيروت، ط1، (1956م): 296/1.

(3) القاضي عياض، مشارق الأنوار على صِحاح الآثار، المكتبة العتيقة، ودار التراث- القاهرة، (د.ت): 142/1.

(4) بنظر المبرد، المقتضب، تحقيق: الدكتور: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب- بيروت، (1963م).: 232/1، والثمانيني، شرح التصريف، تحقيق: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، ط1، (1419هـ/1999م): 414.

(5) ابن يعيش، شرح المفصل، تحقيق: أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية- القاهرة، (د.ت).: 233/3.

(6) اسم لرعدة من برد أو خوف، ينظر: الجوهري، الصحاح، اعتنى به: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة- بيروت، ط1، (1426هـ/2005م): 1792/5.

(7) المبرد، الكامل في اللغة والأدب، عارضه بأصوله، وعلق عليه: محمد أبو الفضل إبراهيم، والسيد شحاته، دار نهضة مصر للطبع والنشر- القاهرة، (د.ت).: 47/1.

(8) ينظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: الدكتور: عبد الإله النبهان، دار الفكر- دمشق، ط1، (1416هـ/1995م).: 189/2.

(9) سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط3، (1408هـ/1988م): 245/4.

(10) ابن جني، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، (د.ت): 338/3.

(11) النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية- بيروت، (1399هـ/1979م).: 243/1.

(12) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، (1418هـ / 1998م).: 413/1.

(13) ينظر مجلة المجمع اللغة العربية بالقاهرة، سنة (1970): الجزء 26، ص223.

(14) سنن أبي داود، كتاب الأدب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر- بيروت، (د.ت)، باب في النهي عن سب الموتى: 426/4، الرقم (4902).

(15) ينظر: الجوهري، الصحاح: 2099/5، (حسن)، وعلي القاري، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، تحقيق: جمال عيتاني، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1، (1422هـ/2001م): 1209/3، والعظيم آبادي، العون المعبود شرح سنن أبي داوود، دار الكتب العلمية - بيروت، ط2، (1451هـ-1995م): 166/13، والمباركفوري، تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي، دار الكتب العلمية- بيروت، (د.ت).: 85/4.

(16) ينظر: ابن دريد، جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين- بيروت، ط1، (1987م).: 535/1، والصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية- حلب، ط2 (1406هـ/ 1986م).: 2021/1.

(17) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: 1209/3.

(18) الاسترآبادي، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، محمد يحيى الدين عبدالحميد، دار الكتب العلمية- بيروت، (1395هـ/1975م).: 207/2.

(19) الكتاب: 379/3.

(20) الخليل الفراهيدي، العين، تحقيق: الدكتور: مهدي المخزومي، والدكتور: إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال- بيروت (د.ت).: 143/3، والزمخشري، الفائق في غريب الحديث، تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة- لبنان، (د.ت).: 443/1.

(21) التيسير بشرح الجامع الصغير- المناوي، 13. التيسير بشرح الجامع الصغير: زين الدين محمد عبد الرؤوف المناوي (ت1029هـ)، مكتبة الإمام الشافعي- الرياض، ط3، (1408هـ/ 1988م).: 269/1.

(22) شرح مشكاة المصابيح، اعتنى به وعلق عليه: أبو عبد الله محمد على سمك، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1، (1422هـ/2001م): 10/ 3105، والسيوطي، عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد، تحقيق: د. سَلمان القضَاة، دَار الجيل، بَيروت – لبنان، (1414هـ /1994م): 284/2.

(23) صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي- بيروت، (1374هـ/ 1994م).كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها: 2174/4، الرقم: (2822).

(24) تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي: 237/7.

(25) النهاية في غريب الحديث والأثر: 168/4.

(26)ابن الملقن، التوضيح لشرح الجامع الصحيح، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، دار النوادر، دمشق- سوريا، ط1، (1429هـ/ 2008م):533/39.

(27) المظهري، المفاتيح في شرح المصابيح، تحقيق ودراسة: لجنة مختصة من المحققين بإشراف: نور الدين طالب، وهو من إصدارات إدارة الثقافة الإسلامية - وزارة الأوقاف الكويتية، دار النوادر-دمشق، ط1، (1433هـ/2012م).: 275/5.

(28) سنن ابن ماجة، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر- بيروت، (د.ت).: 1/ 148، باب ماجاء في إسباغ الوضوء، الرقم: (428).

(29)المفاتيح في شرح المصابيح: 247/1.

(30) صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب ((وقوله تعالى وظللنا عليكم الغمام)): 18/6، الرقم: (4478).

(31)ينظر: علي بن سلطان القاري، شرح مسند أبي حنيفة، تحقيق: الشيخ خليل محيي الدين الميس، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، (1405هـ/1985م).: 247.

(32)العيني، عمدة القاري، دار إحياء التراث العربي- بيروت، (د.ت).: 324/31.

(33) ينظر: المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، دار النوادر، دمشق- سوريا، ط1، (1429هـ/ 2008م).: 1416/3.

(34) ينظر:العيني، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: 1416/3، وعمدة القاري: 324/331، والمباركفوري، تحفة الأحوذي: 197/6. والجُبْءُ: واحد الجبْأَة، وهي الحُمْر من الكَمْأَة، ينظر الصحاح: 39/1، (خبأ).

(35) سنن النسائي الكبرى، تحقيق: الدكتور: عبد الغفار سليمان البنداري، وسيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1، (1411هـ/1991م).كتاب الطهارة، باب الأمر بالوضوء عن المضي: 97/1.

(36) النهاية في غريب الحديث والأثر: 164/2.

(37) السندي، حاشية السندي على سنن النسائي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية- حلب، ط2 (1406هـ/ 1986م).: 96/1.

(38) ابن دريد، الاشتقاق، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط3 (د.ت).: 105.

(39)السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، (2008م).: 413/4. وينظر: ابن سيدة، المخصص، تحقيق: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي- بيروت، ط1، (1417هـ/1996م): 288/4.

(40)ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت (د.ت).: 3/ 33.

(41) ينظر:ابن دريد، جمهرة اللغة: 694/2، وابن جني، سر صناعة الإعراب، تحقيق: الدكتور: حسن هنداوي، دار القلم- دمشق، ط1، (1405هـ/ 1985م).: 618/2.

(42)ينظر الكتاب: 23/4، والخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، (د.ت).: 268/1.

(43) السيوطي، المزهر في علوم اللغة، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1، (1418هـ/ 1998م).: 174/2. ولم أجد المعلومة من كتب ابن السكيت.

(44) سنن أبي داوود، كتاب شهر الرمضان، باب تحزيب القرآن: 529/1، الرقم: (1401).

(45) العيني، شرح سنن أبي داود: 305/5.

(46)ينظر: الواحدي، التفسير الوسيط، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، (1415 هـ /1994م).: 352/1.

(47) ينظر شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، محمد يحي الدين عبدالحميد، دار الكتب العلمية- بيروت، (1395هـ/1975م): 278/1.

(48) ينظر شرح شافية ابن الحاجب: 278/1.

(49) العين: 102/6.

(50) الكتاب: 425/3، 426.

(51) المصدر نفسه: 483/3.

(52) صحيح البخاري، كتاب الحج، باب استقبال الحاج القادمين والثلاثة: 7/3، الرقم: (**1798**).

(53)الخطابي، أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري، تحقيق: محمد بن سعيد آل السعود، منشورات جامعة أم القرى، مركز إحياء التراث الإسلامي- مكة المكرمة، ط1، (1409هـ/1988).:2/ 914.

(54) ينظر الصحاح: 1997/5، والنهاية في غريب الحديث والأثر: 382/3 والمطرزي، المعرب في ترتيب المعرب، تحقيق: محمود فاخوري وعبدالحميد مختار، مكتبةأسامة بن زيد- حلب، ط1، (1399هـ/1979م).: 111/2، ومحمد عبد الغني المقدسي، إنجاح الحاجة شرح سنن ابن ماجة، الناشر: قديمي كتبخانة–كراتشي، باكستان (د.ت).:217

(55)الكتاب: 486/3.

(56) ابن الحاجب، الشافية في علمي التصرف والخط: 69.

(57) الصحاح: 1997/5.

(58)شرح كتاب سيبويه: 231/4.

(59) شرح شافية ابن الحاجب: 266/1، 267.

(60) صحيح مسلم: 147/5، كتاب الجهاد والسير، باب استحقاق القاتل سلب القتيل الرقم: (**4667**).

(61)النووي، شرح صحيح مسلم، دار إحياء التراث العربي- بيروت، ط2، (1392هـ).: 61/12.

(62) ابن سيدة، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، (2000م): 416/1.

(63) مشارق الأنوار على صحاح الآثار، المكتبة العتيقة، ودار التراث- القاهرة، (د.ت): 39/2، والدماميني، مصابيح الجامع، تحقيق: نور الدين طالب، دار النوادر- سوريا، ط1، (1430هـ/2009م).: 93/8.

(64)عمدة القاري شرح صحيح البخاري: 201/17.

(65) ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق: الدكتور: طه محسن، الجمهورية العراقية، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، المكتبة الوطنية- بغداد، (1985): 168.

(66)الصحاح: 1247/3.

(67)ابن مالك، إكمال الإعلام بتثليث الكلام، تحقيق: سعد بن حمدان الغامدي، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط1، (1404هـ/1984م): 433/2.